



شعوب متمكنة.  
أمم صامدة.



الجمهورية اللبنانية

## المؤتمر الرابع

للشبكة العربية لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد

"التوفيق بين الواقع والمأمول في مجال مكافحة الفساد: نحو

المزيد من الابتكار والتجديد"

فندق إنتركونتيننتال فينيسيا

بيروت، الجمهورية اللبنانية

14-16 أبريل/نيسان 2013

كلمة رئيس مجلس الوزراء في الجمهورية اللبنانية

السيد نجيب ميقاتي

قال الله تعالى في كتابه الكريم: وَلَا تَبْغِ الْفُسَادَ فِي الْأَرْضِ إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْمُفْسِدِينَ.

أيها الحفل الكريم

أهلاً بكم في لبنان، هذا الوطن الذي يرحّب بكم ويفتح مساحته الصغيرة لكل محبيه، فالبيت الضيق يتسع لكل محب ولبنان بيت رحب لكل أشقائه العرب ويكبر بوجودكم بيننا.

هذا المؤتمر هو بصيص أمل يحدونا للعمل معاً من أجل وضع الأسس والوسائل الكفيلة بتنمية مجتمعاتنا عبر مكافحة الفساد الذي يعطل مسار مشاريع التطور الاجتماعي والخدماتي، ويقف عائقاً أمام الانطلاق في عملية الإصلاح السياسي والاداري التي تؤسس لقيام مجتمعات حديثة قادرة على مواكبة التطور بهدف النهوض من حالة الركود إلى حالة الحداثة.

أيها السادة

عندما تسلّمت رئاسة الحكومة قبل أكثر من عامين، وضعت نصب عيني هدفاً رئيساً في برنامج عملي، وهو تحقيق الاقتصاد الاجتماعي الذي يضع لبنان على سكة الإصلاح البنوي لمؤسسات الدولة الحكومية والمؤسسات الأهلية، وكنت أدرك سلفاً حجم التحديات الماثلة أمامي في ظل الواقع السياسي الذي يؤثر كثيراً في دوران عجلة هذا الإصلاح، وذلك بحكم التداخل الحاصل في لبنان بين السياسة والتوازنات الطائفية والمذهبية والمصالح الانتخابية.

لكني كنت شديد التصميم على الإقلاع بقطار الإصلاح، وذلك على قاعدة أن مسافة الألف ميل تبدأ بخطوة واحدة، وإن كانت المسافة لتحقيق الإصلاح في لبنان يبدو وكأنها تجتاز الآف الأميال.

لقد عبّرت الحكومة اللبنانية في كانون الاول 2011 عن إرادتها في تعزيز جهود مكافحة الفساد بإنشاء لجنة وزارية ولجنة فنية تعنيان بهذا الموضوع البالغ الأهمية. ونحن نأمل أن تستمر الحكومة المقبلة في إيلاء هذا الملف الأهمية المطلوبة والبناء على ما تمّ إنجازه حتى الآن، إنطلاقاً من التزامات لبنان الدولية في إطار إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد التي استكمل إجراءات الإنضمام إليها، والتزاماته الإقليمية في إطار الشبكة العربية لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد التي نعزّز بأن يكون لبنان من أعضائها المؤسسين.

لكننا ندرك جيداً أن هذه الجهود واجهت وتواجه فساداً متجدّراً يُفقد الدولة قدرتها على خدمة المواطن بأفضل السبل، نتيجة وقائع لا يمكن القفز فوق معطياتها ونتائجها، وفي مقدمتها ما أصاب لبنان من تفكك لمؤسسات الدولة خلال الحرب الأهلية، ولاحقاً بسبب واقع سياسي حساس يعرقل إرادة الإصلاح ومكافحة الفساد والضرب على يد الفاسدين والمفسدين.

إن الأزمة الحقيقية التي تعزز الفساد في لبنان ناتجة عن تعطيل المعايير الأخلاقية التي تسمح للمفسدين ليس بضرب هيبة الدولة فقط وإنما أيضاً في الإضرار بمصالح المواطنين.

وإن تعطيل هذه المعايير لا يؤثر فقط في أداء إدارات الدولة، وإنما يؤسس أيضاً إلى مسلسل الاضطرابات السياسية والأمنية التي تضرب لبنان في كثير من الأحيان. فالفساد لا يتوقف تفسيره في مفهوم الرشوة والأداء الكسول للإدارة، وإنما أيضاً يتمدد تفسيره إلى فهم معنى الانتماء الوطني، لأن مفاهيم المواطنة هي الركيزة لوحدة أي شعب وهي كاسر الموج الذي يدفع عن الوطن أضرار الأمواج التي تضرب شاطئه في زمن العواصف السياسية والأمنية.

إن لبنان، بشعبه الخلاق، يملك من مقومات الحيوية والحياة ما يمكّنه من تجاوز الأزمات والمحن التي تعصف به، وذلك بقدرة شعبه على كسر حلقات اليأس والتمسك بأهداب التقدّم، ولذلك فإن في لبنان شعباً يحبّ الحياة، ولو قدر لهذا الشعب أن يناهض بنفسه ووطنه عن تسلّل الصراعات إليه لكان اليوم في مصاف الدول الأكثر تقدماً.

إن الأمل يحدونا دوماً للإيمان بقدرة اللبنانيين على كسر الحلقة المفرغة، لأن إرادة الحياة هي الغالبة عندهم.

أيها الإخوة

لا يمكن معالجة الفساد المستشري على مستوى الإدارة وفي مختلف قطاعات خدمة المواطنين، من دون إصلاح سياسي يفك الارتباط بين الدولة وبين القوى السياسية، ويضع جدار فصل بين المصالح السياسية والانتخابية وبين مصلحة الدولة والمواطنين. وكلما ضعفت الدولة فسدت السياسة، وكلّما فسد العمل السياسي انعكس على أداء الدولة وإداراتها. وكلّما كانت الدولة قوية ومنعزلة عن حسابات السياسيين كلما كان العمل السياسي قادراً على تطوير المجتمع والدولة.

هي معادلة بسيطة لا يمكن النفاذ إلى معالجة الفساد من دون قرار حازم بفصل واضح بين السياسة والدولة. وهذا ما دفعني في العام 2005 لعدم الترشح للانتخابات النيابية وأنا على رأس حكومة تشرف على الانتخابات ، حفاظا على هذا الفصل وسعيا لنزاهة العملية الانتخابية .

أيها الإخوة

لقد ظلّ الفساد حتى الأمس القريب، يعدّ، في المنطقة العربية، من المحرّمات التي يكاد يحظر التطرق إليها عند مناقشة السياسات العامة، ومن المسائل التي لا تُعطى الحيز الكافي في عمليات الإصلاح. ولقد أسهم هذا الوضع في إبطاء تقدم مسيرة مكافحة الفساد ومعالجته بشكل موضوعي يتماشى مع المعايير الدولية ويتوافق مع واقع البلدان العربية.

ومع تبدّل المشهد خلال السنوات الأخيرة، حدثت إنجازات مهمة على المستوى الوطني، وعلى المستوى الإقليمي، وعلى مستوى التعاون الثنائي، وقد كان للشبكة العربية لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد الدور البارز في هذا المجال. ولكن مع ذلك، وبحسب ما يؤكده مؤتمرننا من خلال عنوانه، فإن الفجوة القائمة بين توقعات الناس وآمالهم، بل حتى توقعات المسؤولين وآمالهم، وبين درجات الإنجاز الفعلي على الأرض، ما تزال كبيرة. فما هو الحل؟

الحلول كثيرة والامل يبقى موجودًا، ولكن تنفيذ هذه الحلول يحتاج إلى إرادة سياسية واضحة، ويحتاج إلى تكاتف وتعاون مختلف الأطراف المعنيين، بما في ذلك المجتمع المدني بكافة أطيافه. كما يحتاج إلى الصبر والمثابرة، وهو ما تؤكده التجارب الدولية في مجال مكافحة الفساد. وأنا على يقين أن مؤتمرننا هذا سيسهم في بلورة بعض هذه الحلول لوضعها حيز التنفيذ في سياقها العربي.

إن إحرار المزيد من التقدّم في مجال مكافحة الفساد، لتقليص "الفجوة بين الواقع والمأمول" يتطلّب منا إعادة التفكير في الطريقة التي نتعامل فيها مع مسألة الفساد. فالوقت قد حان ربّما إلى مزيد من الحكمة والشجاعة، ومزيد من الإبتكار والتجديد، الوقت قد حان ربّما إلى إيجاد أفكار جديدة عملية قابلة للتطبيق، قد يكون بعضها جذري بعض الشيء.

من أجل اطلاق عملية محاربة الفساد علينا أن نؤهل المجتمع المدني من خلال المساعدة على إطلاق جمعيات تعنى بالمراقبة والمحاسبة والمحاربة للمخالفات ، سياسية كانت أم مدنية .وعلينا أيضا أن نعطي

المواطن سلاما يساعده على محاربة السياسي المرتكب ،وهذا لن يتم الا من خلال قانون إنتخابات عادل يسمح للمواطن بأن يحاسب أي رجل سياسي مما يضبط إيقاع العمل السياسي في الادارة وفي المجتمع. يتطلع لبنان إلى الشبكة العربية كي تبقى، كما عودتنا منذ إنشائها في 2008، المنبر الإقليمي الرائد لتنمية القدرات، وتيسير تبادل المعلومات، وإيجاد مساحة مفتوحة لمناقشة وتطوير السياسات العامة في مجال مكافحة الفساد. جهود الشبكة من دواعي الإعتراز، ووجودها نموذج متميز عن التعاون العربي . العربي، ونجاحها دليل واضح على الإمكانيات الكبيرة التي يمكن أن يختزنها هذا التعاون في إطار الإنفتاح على شركائنا في أنحاء العالم.

وفي هذا المؤتمر، كما تعلمون، يتسلم لبنان ممثلاً بشخص معالي وزير العدل، رئاسة الشبكة. ونحن اللبنانيين، نتطلع إلى المساهمة الفاعلة في هذه الآلية الإقليمية الهامة والعمل على مأسستها لتصبح منظمة إقليمية قائمة بحد ذاتها.

أتوجه بالشكر إلى رئاسة الشبكة الحالية وأعضائها والقيمين عليها وشركائها الحاضرين والداعمين لهذا المؤتمر، وعلى رأسهم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، لا سيما مشروعه الإقليمي لمكافحة الفساد وتعزيز النزاهة في البلدان العربية.

كما أشكر جميع المشاركين وأتمنى النجاح لهذا المؤتمر وأدعوهم إلى الإستفادة من الفرصة الفريدة التي يتيحها هذا المؤتمر للعمل سوياً من أجل وضع واعتماد إعلان ختامي يشكل خارطة طريق إقليمية للإبتكار والتجديد في مجال تعزيز النزاهة ومكافحة الفساد.

أرحب بكم مجدداً في رحاب بلدكم الثاني لبنان، على أمل أن نصل سوياً إلى تحقيق أهدافنا  
عشتم وعاش لبنان

\*\*\*